



الأحاديث التي أعلها ابن عمار الشهيد في كتابه علل الأحاديث في صحيح مسلم (دراسة تحليلية نقدية)

Evaluation of Ibn ‘Ammār ash-Shahīd’s Criticisms of Muslim in ‘Ilal al-Ḥadīth fi Ṣaḥīḥ Muslim"

مهند محمد المصري

طالب دراسات عليا ، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بيلجيك شيه أديب علي

mohnd20101@gmail.com

Bilecik Şeyh Edebali Üniversitesi, Temel İslam Bilimleri (Hadıs) Anabilim Dalı

أ.د. أحمد ألكان

ahmet.alkan@bilecik.edu.tr

للاستشهاد بهذا البحث:

مهند محمد المصري، أحمد ألكان "الأحاديث التي أعلها ابن عمار الشهيد في كتابه علل الأحاديث في صحيح مسلم (دراسة تحليلية نقدية)"، مجلة عيون المسائل للدراسات الإسلامية، 6/3 (2025)، 167-152.

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة نقدية لأحد أوائل المصنفات التي وجهت انتقاداً علمياً لصحيح الإمام مسلم، وهو كتاب "علل الأحاديث في صحيح مسلم" للحافظ أبي الفضل ابن عمار الشهيد (ت: 265هـ). فقد أعل المؤلف في هذا الكتاب ستة وثلاثين حديثاً وردت في صحيح مسلم، من حيث الأسانيد والمتون، مستنداً إلى قواعد علم الحديث وأصوله، واعتبرها ضعيفة لوجود علل خفية مؤثرة. وقد سلك الباحث في هذا العمل منهجاً نقدياً تحليلياً، استقرأ فيه الأحاديث المعلّة، وقام بتحليلها في ضوء أقوال أئمة النقد من المتقدمين والمتأخرين، مع بيان الفروق في الأسانيد واختلاف الروايات، ودراسة أحوال الرواة، وجمع الطرق، وموازنة الأقوال حول كل حديث. كما تم توظيف منهجية نقدية دقيقة، شملت تتبع الأدلة والقرائن التي اعتمدها ابن عمار في التعليل، وقياس مدى قوة علله وتأثيرها على صحة الحديث. ويسعى البحث إلى تقييم مدى دقة أحكام ابن عمار في تعليقه لتلك الأحاديث، والكشف عن مدى انضباط منهجه النقدي، وبيان نسبة الإصاغة والخطأ فيه، عبر عرض كلامه، ثم مناقشته بالرجوع إلى أقوال العلماء، ومقارنتها بما استخلصه الباحث من قرائن ومقاصد علم العلل، وصولاً إلى ترجيح علمي دقيق لكل حديث.

الكلمات المفتاحية: العلة، ابن عمار الشهيد، صحيح مسلم.

Abstract

This study presents a critical analysis of one of the earliest works to evaluate and critique the Ṣaḥīḥ of Imām Muslim: “‘Ilal al-Aḥādīth fī Ṣaḥīḥ Muslim” by the renowned ḥadīth scholar Abū al-Faḍl Ibn ‘Ammār al-Shahīd (d. 265 AH). In this work, the author identified thirty-six narrations from Ṣaḥīḥ Muslim as weak due to hidden defects (‘ilal) found in their chains of transmission and textual content, relying on the foundational principles and methodology of ḥadīth criticism. The research adopts a critical

and analytical approach by thoroughly examining the criticized narrations, analyzing them in light of the evaluations of early and later ḥadīth scholars. It investigates isnād variations, discrepancies among narrators, and textual analysis. The study also explores the evidences and reasoning Ibn ‘Ammār employed in his critiques, and evaluates the degree to which those defects impact the authenticity of the narrations. The primary objective is to assess the accuracy of Ibn ‘Ammār’s judgments regarding the reliability of the aḥādīth he critiqued, highlighting the extent to which his conclusions align with established principles of ḥadīth criticism. Each narration is reviewed through a three-stage process: presenting Ibn ‘Ammār’s critique, summarizing the opinions of other scholars, and offering a final evaluation based on gathered evidence and comparative analysis.

Keywords : ‘Ilal (Hidden Defects), Ibn ‘Ammār al-Shahīd, Ṣaḥīḥ Muslim

مقدمة

تعدّ علوم الحديث من أبرز العلوم التي تميّزت بها الأمة الإسلامية عن سائر الأمم، فهي من أهم العلوم التي أنشأتها هذه الأمة وارتقت بها، وبلغت فيها مبلغاً عظيماً من التعمق والتحقيق. وقد هبّ الله تعالى لهذه العلوم رجالاً أفذاذاً لحفظ دينه وسنة نبيه ﷺ، فحملوا الحديث النبوي بأمانة وعناية وإخلاص وتقوى، وأدوا هذا الواجب الجليل بأعلى درجات التضحية والانضباط، حتى أصبحت جهودهم مشاعل هدى في مسار التاريخ الإسلامي.

ومن أبرز الأسباب التي أسهمت في حفظ هذا العلم، وجود المحدثين الذين كانوا قماماً في الورع، وحفاظاً نادرين، وأعلاماً في تاريخ الفكر الإسلامي. فقد طوّروا منهجاً نقدياً فريداً في التوثيق والضبط، لا نظير له في أي حضارة أخرى، قام على قواعد صارمة في الجرح والتعديل، والرواية والدراية، وعلم العلل، وغير ذلك من الفروع الدقيقة. وقد عبّر الإمام ابن الصلاح عن منزلة هذا العلم بقوله: "معرفة علل الحديث من أجلّ أنواع علوم الحديث وأدقّها وأشرفها، لا يقوم بها إلا من رزقه الله فهماً دقيقاً، وحفظاً واسعاً، ومعرفةً تامةً بهذا الشأن، يتمكن بها من معرفة خفيّ العيوب في الحديث"¹. وقال الإمام عبد الرحمن بن مهدي: "معرفة الرجل بالعلل أحب إليّ من حفظه الحديث"².

ومن جملة النقاد البارزين في هذا المجال: أبو الفضل محمد بن أبي الحسن الهروي، المعروف بـ ابن عمّار الشهيد، الذي تناول في كتابه علل الأحاديث في صحيح مسلم ستاً وثلاثين حديثاً رأها معلولة، فقام بتحليلها ونقدها، وفق أصول علم الحديث ومنهجه النقدي. ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى تحليل كتابه وتحقيقه، وإبراز تطبيقه العملي في النقد الحديثي، ومقارنة علله بآراء غيره من النقاد، واستنتاج أبرز النتائج التي يُبنى عليها الحكم في هذا الباب.

مشكلة البحث:

تدور إشكالية هذا البحث حول محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما الأحاديث التي تناولها ابن عمّار الشهيد في كتابه علل الأحاديث في صحيح مسلم، وحكم عليها بالإعلال؟

¹ ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر. دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، 1406هـ/1986م، ص 90.

² الحاكم، محمد بن عبد الله. معرفة علوم الحديث. بيروت: دار الآفاق الجديدة، د.ت، ص 112.

- ما المبادئ النقدية والمنهجية التي اعتمد عليها في تقييم تلك الأحاديث؟
 - ما مدى صواب حكمه على هذه الأحاديث؟ وما نسبة الإصابة أو الخطأ فيها؟
 - ما أثر هذه التعليقات في التعامل العلمي مع صحيح مسلم؟
 - كيف تعامل الإمام مسلم نفسه مع العلل في كتابه؟ وما منهجه في ذلك؟
 - هل تفرّدت انتقادات ابن عمّار بموقف مغاير لما عليه غيره من المحدثين؟ وما موقف العلماء من هذه الانتقادات؟
- منهجية البحث:**

اتبع الباحث في هذا العمل عدة مناهج علمية متكاملة، أبرزها:

- المنهج الاستقرائي: يجمع الأحاديث التي أعلّها ابن عمّار في صحيح مسلم واستعراضها بدقة، ثم دراسة عللها في سياقها، وتحليل الأسانيد والمتون تحليلاً شاملاً.
- المنهج التحليلي: بتحليل نقد ابن عمّار وفق قواعد علم العلل، من حيث الاتصال، والعدالة، والضبط، والمتن، وموافقته للقواعد العامة لصحة الحديث.
- المنهج النقدي المقارن: بمقارنة أقوال ابن عمّار بأقوال غيره من أئمة الحديث، والوقوف على مواضع الاتفاق والاختلاف في تقييم العلل.
- المنهج الاستنتاجي: باستخلاص النتائج النهائية من مجموع ما سبق، وقياس مدى أثر هذه العلل في ثبوت الحديث، وتحديد قوة الأحكام الصادرة عنها.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في الجوانب الآتية:

- يُعالج هذا البحث واحداً من أدقّ علوم الحديث، وهو علم العلل، الذي يُعدّ ميداناً عاليًا لتنمية التفكير النقدي، والارتقاء بالباحثين إلى مراتب علمية متقدمة.
- يكشف عن منهج علماء الحديث في نقد أسانيد صحيح مسلم، ويبيّن كيف تعامل الشُّراح والمحققون مع هذه الانتقادات.
- يسهم في تعزيز الفهم النقدي لحديث النبي ﷺ، والإسهام في فهم الحديث فهماً أكثر ضبطاً ودقة.
- هذا الكتاب على حدّ علم الباحث لم يُتناول سابقاً بدراسة تحليلية مفصلة، رغم ارتباطه الوثيق بأحد أهم كتب الحديث الصحيح.

أهداف البحث

- حصر الأحاديث التي أعلّها ابن عمّار في صحيح مسلم، وتحليلها.
- بيان المنهجية التي اتبعها في إصدار أحكامه الحديثية.
- دراسة أثر هذه العلل في الاحتجاج بالأحاديث المعلّة.
- تمييز الأحكام الصائبة من غيرها، بناءً على المقارنة العلمية.
- تحليل منهج الإمام مسلم نفسه في التعامل مع العلل.
- مقارنة آراء ابن عمّار بأقوال باقي النقاد في كل حديث.

الدراسات السابقة

لم يعثر الباحث على دراسة علمية تناولت الأحاديث المعللة في كتاب علل الأحاديث في صحيح مسلم لابن عمّار الشهيد دراسة مباشرة ومتكاملة. ويبدو أن هذا الجانب لم يُتناول تفصيلاً في البحوث السابقة. ومع ذلك، وُجدت دراسة ذات صلة، وهي مقالة علمية للدكتور معتمد عودة الجماعات، نُشرت في مجلة البحوث الإسلامية بجامعة الأردن سنة 2021، بعنوان: "ملاحم منهج ابن عمّار في تعليل أحاديث صحيح مسلم"، وقد اقتصر فيها الباحث على التعريف بالكتاب، وعرض منهج المؤلف في التعليل، وذكر أنواع العلل وطرائق الاستدلال عليها بإجمال. أما هذه الدراسة الحالية، فتتميّز بأنها تناولت الأحاديث بطريقة تطبيقية، بمنهج استقرائي ناقد، من خلال جمع الطرق، وتحليل الأسانيد، وتتبع أقوال النقاد، ومقارنة الروايات، ثم إصدار الحكم النهائي، مع بيان القرائن المؤثرة، ومناقشة أوجه الاتفاق والاختلاف بين العلماء.

المبحث الأول: التعريف بالحافظ ابو الفضل ابن عمار الشهيد:

في هذا المبحث يتم التعريف بالحافظ ابي الفضل ابن عمار الشهيد من خلال ثلاثة مطالب ، في أولها مختصر لحياته من ولادته إلى حين وفاته ، وفي ثانيها الحديث عن مبادئه ومؤلفاته، وفي ثالثها ذكر شيوخه وتلامذته.

المطلب الأول: اسمه ، وكنيته، وشهرته، ونسبه، ونسبته

اسمه : هو (الإمام ، الحافظ ، محمد بن أبي الحسين ، بن أحمد بن محمد بن عمار بن محمد بن حازم بن المعلى ابن الجارود الهروي)¹ أما كنيته : فهو أبو الفضل²، وشهرته ابن عمار الشهيد، واشتهر أيضاً بإبن أبي سعد³، وذلك نسبة إلى جده، يحيى بن أبي نصر أبو سعد الهروي (287هـ)، ويعتبر جده من كبار محدثي هزراه .

نسبه : يُنسب ابن عمار - رحمه الله - إلى الجارود - بفتح الجيم وضم الراء - وهو أحد أجداده⁴، وهذه النسبة مشهورة ينسب إليها كثير من الأئمة منهم : أبو بكر بن محمد بن الجارود⁵، و أبو الفضل محمد بن أبي الحسين بن الجارود⁶، وغيرهم.

نسبته : ينسب ابن عمار إلى مدينة هزراه- بالفتح - وهي مدينة عظيمة مشهورة من أمّات مدن خراسان، فتحت في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه على يد الأحنف بن قيس⁷.

وهراه الآن مدينة أفغانانية تقع غربي أفغانستان، قرب الحدود الإيرانية، مساحتها (143 كيلو متر مربع)

المطلب الثاني: مولده، وثناء العلماء عليه، ومؤلفاته، ووفاته.

¹ الذهبي، تذكرة الحفاظ (3/37)

² وهذه الكنية متفق عليها، عند كل من ترجم له، ومشهورة عنه، من غير خلاف.

³ الخطيب، تاريخ بغداد، ابن كثير، البداية والنهاية، (15) (46) .

⁴ السمعاني، الانساب (3/165)

⁵ هو الإمام الحافظ أبو بكر، محمد بن النضر بن سلمة بن الجارود بن يزيد الجارودي النيسابوري، وهو رفيق الإمام مسلم بن الحجاج، صاحب الصحيح، توفي سنة (296هـ)، (الذهبي سير أعلام النبلاء) (13/543)

⁶ هو الحافظ الثقة محمد بن أحمد بن محمد بن الجارود الهروي، وهو يتفق مع ابن عمار في الاسم والكنية والنسب، توفي سنة (413هـ) ، الذهبي، سير أعلام النبلاء(17/386).

⁷ ذكر ابن كثير أن هراه فتحت في عصر أمير المؤمنين - عمر بن الخطاب ، وهذا هو الصواب، وهي من ضمن فتوحات خراسان التي أشار بها الأحنف بن قيس، وذكر المنجم في أكام المرجان أنها فتحت في عصر عثمان بن عفان - رضي الله عنه ، وهذا خطأ والصواب الأول، انظر: ابن كثير، البداية والنهاية (10/165)، والأحنف : هو الأحنف بن معاوية بن حصين بن حفص بن عبادة بن النزال، وهو محضرم ثقة وكان يُضرب به المثل في الحلم، حصل خلاف في وفاته ما بين 67 إلى سنة 72هـ، انظر ترجمته : ابن حجر ، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد ابن حجر العسقلاني الإصابة في تمييز الصحابة، ت: عادل أحمد عبد الموجود ، ط: الأولى، 1315هـ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، (1/323)

مولده:

لم ترد في المصادر القديمة إشارة صريحة إلى تاريخ مولد الحافظ ابن عمار الشهيد، غير أن الإمام الذهبي عند حديثه عن وفاته ألمح إلى تقديرٍ لذلك بقوله: "ولعله لم يبلغ خمسين سنة - رحمه الله - ولهذا لم يشتهر حديثه. وقال: وهو من أقران الطبراني وابن عدي، وإنما كُتِبَ هنا لقدم وفاته، ولو أنني أخرته إلى عصر أقرانه لساغ أيضاً"¹. ومن خلال هذه الإشارة يُقدَّر أن ابن عمار من أعلام ما بعد سنة 265هـ تقريباً، والله أعلم.

ثناء العلماء عليه

عَدَّ العلماء ابن عمار من أقران الطبراني وابن عدي في العلم²، وقد أثنى عليه العلماء :

قال الخطيب البغدادي (463هـ): كان ثقة حافظاً³

ونقل ابن الجوزي (597هـ) قول الخطيب وارتضاه⁴.

وقال الذهبي (748هـ): إمام كبير، عارف بعلل الحديث⁵، وقال: "الناقد المجود"⁶.

وقال الصفدي (764هـ): إمام عارف بعلل الحديث⁷.

وقال ابن كثير (774هـ): كان من الثقات الأثبات الحفاظ المتقنين⁸

ويبدو من مجموع هذه النقولات أن ابن عمار كان يتمتع بمكانة رفيعة لدى النقاد المتأخرين، خصوصاً فيما يتصل بعلم علل الحديث، إذ تتجلى إمامته الحديثية وشخصيته النقدية بوضوح في كتابه العلل في أحاديث صحيح مسلم. ويظهر ذلك من خلال منهجه القائم على تتبع الطرق، وتوظيف القرائن الحديثية في إصدار الأحكام، والاستفادة من تنوع مصادر الرواية، ومقارنة المتن، والنظر في أحوال الرواة، فضلاً عن الإفادة من أقوال الأئمة النقاد في ترجيحاته وتعليقاته.

مؤلفاته و وفاته:

مؤلفاته : ذكرت المصادر أسماء كتابين لابن عمار - رحمه الله - وهما :

- كتاب العلل: (علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم) ، وهو موضوع هذه الدراسة.

- ألف كتاباً على رسم صحيح مسلم كما قال الذهبي: وقد خرج الحافظ أبو الفضل (صحيحاً) على رسم (صحيح مسلم)⁹

ويفهم من قول الذهبي أنه عمل مستخرجاً على صحيح الإمام مسلم، ويمكن القول أيضاً أنه عمل كتاباً جمع فيه الأحاديث الصحيحة كما فعل الإمام مسلم.

¹ محمود شاكر، أفغانستان ، (ص: ٨١).

² الذهبي: سير أعلام النبلاء(14/540)

³ المصدر السابق (14/539) السابق (14/539)

⁴ الخطيب، تاريخ بغداد (25/3)

⁵ ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، (13/290)

⁶ الذهبي، تاريخ الإسلام (7/329)

⁷ الذهبي، سير أعلام النبلاء(14/538)

⁸ الصفدي، الوافي بالوفيات (2/28)

⁹ الذهبي، سير أعلام النبلاء (14/540)

ولا يعرف عن هذا الكتاب شيء في المطبوع والمخطوط .

وقد أخطأ الشيخ علي بن حسن الحلبي محقق كتاب "علل ابن عمار" حين جعل كتاب "الأربعين حديثاً" من مؤلفاته، ولعل سبب هذا الوهم أن صاحب كتاب الأربعين حديثاً يتفق مع ابن عمار في الاسم والكنية والنسب فهو: أبو الفضل محمد بن أحمد الجارودي الحافظ (413 هـ)¹ ولقد ذكر هذا الكتاب أبو سعد السمعاني في كتابه "التحبير في المعجم الكبير"²، عند ترجمته لأبي القاسم العلوي، وأبو القاسم قد سمع كتاب الأربعين من أبي الفضل الأزدي المركب الذي هو تلميذ أبي الفضل الهروي المتأخر صاحب الأربعين (413 هـ)، وهو راوي الكتاب عنه، وبناء عليه لا تصح النسبة له.

وفاته:

اتفقت المصادر على ذكر الحادثة التي توفي فيها ابن عمار - رحمه الله -، قال الذهبي: وقال الحاكم: سمعت بكير بن أحمد الحداد بمكة يقول: كأني أنظر إلى الحافظ أبي الفضل محمد ابن أبي الحسين، وقد أخذته السيوف، وهو متعلق بيديه جميعاً بلحقتي الباب حتى سقط رأسه على عتبة الكعبة سنة ثلاث وعشرين، كذا قال، وإنما كان ذلك سنة سبع عشرة، وأرّخه غير واحد، قتله القرامطة، لعنهم الله³

المطلب الثالث:

التعريف بكتاب ابن عمار الشهيد.

أولاً: اسم الكتاب، ونسبته للمؤلف، وموضوعه، وشرطه.

طُبع كتاب الحافظ أبي الفضل ابن عمار الشهيد في أولى طبعاته بعنوان: "علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج"، وذلك في الطبعة الأولى الصادرة عام 1991م. ثم نُشرت الطبعة الثانية للكتاب عام 2009م بعنوان مختلف قليلاً هو: "علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم"، أما الطبعة الثالثة، فقد حملت عنواناً آخر هو: "علل أحاديث صحيح مسلم بن الحجاج القشيري". قلت: وبالرجوع إلى نسخ المخطوط، يتبين أن العنوان المذكور في المخطوطة الأولى يتوافق مع عنوان الطبعة الأولى، في حين أن العنوان في المخطوطة الثانية يوافق ما جاء في الطبعة الثانية. وهذا يدل على أن الكتاب لم يكن له عنوان موحد في نسخ المخطوط، وإنما طرأ عليه التباين في التسميات في حدود الصياغة دون إخلال بمضمون المؤلف⁴

ثانياً: نسبة الكتاب لابن عمار:

تُعد نسبة كتاب علل الأحاديث في صحيح مسلم إلى الحافظ أبي الفضل ابن عمار الشهيد ثابتة بلا ريب، وقد تضافرت على إثباتها الأدلة المخطوطة والنقولات العلمية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال ما يلي:

أولاً: ما ورد في طُرر المخطوطات

تضمنت طُرر مخطوطات الكتاب تصريحاً واضحاً بنسبة هذا الجزء إلى مؤلفه، حيث كُتب في بعضها: "جزء فيه علل أحاديث في كتاب الصحيح

¹ الذهبي، سير اعلام النبلاء (14/540)

² الذهبي، سير اعلام النبلاء (384/17)

³ السمعاني التحبير في المعجم الكبير، (1/226).

⁴ طبعت الكتاب قامت على مخطوطين الأولى: مصورة موجودة في مركز المخطوطات في الجامعة الأردنية، وهي التي اعتمدها محقق الكتاب الشيخ علي بن الحسن الحلبي في إخراج الكتاب للمرة الأولى عام (1991م)، الثانية: مصورة موجودة في مكتبة جامعة الرياض.

لمسلم بن الحجاج، تكلم عليها أبو الفضل محمد بن أبي الحسين ابن عمار الشهيد. "... ويُعد هذا النصّ من أقوى شواهد النسبة، إذ ورد مثبتاً على النسخة الخطية للكتاب، مما يعزز نسبته إليه.

ثانياً: تصريح العلماء بنسبته إليه

نصّ عدد من الأئمة المتقدمين والمتأخرين على أن لابن عمار جزءاً حديثياً يتناول علل أحاديث صحيح مسلم، ومن أبرز هؤلاء:

قال الإمام الذهبي:

"أبو الفضل الحافظ الإمام محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد بن عمار الجارودي الهروي الشهيد، أحد علماء الحديث: رأيت له جزءاً فيه بضعة وثلاثون حديثاً تتبعها من صحيح مسلم ويَبِّنُ عللها"¹

وقال الصفدي:

"الحافظ أبو الفضل الهروي، إمام كبير، عارف بعلل الحديث، له جزء فيه بضعة وثلاثون حديثاً من الأحاديث التي بيّن عللها في حديث مسلم في صحته. قُتِلَ القرامطة بمكة وهو متعلّق بملقتي الباب، وقد خرج صحيحاً على رسم مسلم"²

وذكر ابن حجر العسقلاني ضمن مؤلفات النقد الحديثي الموجهة للصحيحين: "ولأبي الفضل بن عمار تصنيف لطيف في ذلك"³

ثالثاً: نقولات العلماء من كتابه

عزز عدد من العلماء نسبة هذا الكتاب إلى ابن عمار من خلال اقتباسهم المباشر من نصوصه، مع التصريح باسمه عند النقل، ومن أبرزهم:

- البيهقي (ت: 458هـ)⁴

- رشيد الدين العطار (ت: 662هـ)⁵

- علاء الدين مغطاي (ت: 762هـ)⁶

- ابن رجب الحنبلي (ت: 795هـ)⁷

- ابن حجر العسقلاني (ت: 851هـ)⁸

ويؤكّد هذا التتابع الزمني في النقل عن الكتاب، وذكر المؤلف صراحةً، أن هذا التصنيف كان متداولاً لدى المحدثين، ومعتدّاً به في مباحث العلل والنقد الحديثي.

ثانياً: عدد أحاديث الكتاب

¹ الذهبي، تذكرة الحفاظ (3/37).

² الصفدي، الوافي بالوفيات (2/28).

³ ابن حجر، النكت على ابن الصلاح (1/381).

⁴ البيهقي، شعب الإيمان، (12/331) رقم: 9473.

⁵ رشيد العطار، غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة (ص: 258-259).

⁶ مغطاي شرح سنن ابن ماجه (1/98)(1/348)(1/671)(1/941).

⁷ ابن رجب، شرح علل الترمذي (2/268)، وفي كتابه جامع العلوم والحكم (2/284).

⁸ ابن حجر، جزء لا تسبوا اصحابي، (ص: 1)، واتفق المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، (15/467) رقم: 19707.

جاء في نهاية المخطوط "آخر الموجود من كلام أبي الفضل الحافظ - رحمه الله - وفيه بضعة ستة وثلاثون موضعا¹ وهذا العدد محل اتفاق في جميع طبعات الكتاب، حيث تناول الكتاب ستة وثلاثين حديثاً في صحيح الإمام مسلم.

ثالثاً: الطبعت

كما سبق ذكره أن الكتاب له ثلاث طبعات:

أولاً: الطبعة الأولى (دار الهجرة، 1991م)

صدرت الطبعة الأولى من كتاب علل الأحاديث في صحيح مسلم عن دار الهجرة بالمملكة العربية السعودية عام 1991م، محققةً اعتماداً على نسخة واحدة، وهي مصوّرة مركز المخطوطات في الجامعة الأردنية. وقد جاءت الفروق بينها وبين الطبعة الثانية محدودة للغاية.

ويلاحظ على عمل المحقق في هذه الطبعة عدد من السمات النقدية، أبرزها:

- الإفراط في الحواشي التكميلية، لا سيما في مقدمة الكتاب، حيث أورد فوائد وتراجم موسعة لا ترتبط أحياناً بموضوع الحديث المبحوث.
- قلة العناية بأسانيد المصنّف، إذ لم يتطرق غالباً إلى رجال الإسناد بالنقد أو التوثيق.
- الاهتمام المفرط بالشواهد، إذ طغى الاستطراد في ذكرها على معالجة الرواية المنتقدة نفسها.
- تفاوت منهجي في التحقيق؛ فبينما توسّع في أوائل الكتاب، بدا عمله مقتضباً في مواضع لاحقة، خصوصاً في نهايته، مما أدى إلى فوات بعض النقاط الحديثية المهمة.

- اعتماد كبير على مؤلفات العلامة الألباني (ت: 1420هـ)، حيث نقل عنه المحقق بنصوص مطوّلة مع الإشارة إلى الصفحات.

- عنايته الجيدة بضبط الأسماء والرواة، وهي من الجوانب الإيجابية في عمله.

ومن أبرز الملاحظات المنهجية على هذه الطبعة تداخل الروايات المنتقدة مع الشواهد، حيث قلّ تحقيقه في الأصل، وتركز جهده في إثبات صحة الحديث من غير طريق المصنّف، مما أثر على الغرض النقدي الأساسي للكتاب.

الطبعة الثانية (دار الصميعي، 2009م)

صدرت الطبعة الثانية من كتاب علل الأحاديث في صحيح مسلم عام 2009م، بتحقيق أبي النضر خالد القيسي، مع تعليقات مختصرة للدكتور أحمد عبد الله أحمد، ونُشرت عن دار الصميعي في المملكة العربية السعودية.

وقد اعتمد المحقق في عمله على نسختين خطيتين سبق الإشارة إليهما، وهما أضبط من النسخة المعتمدة في الطبعة الأولى (علي الحلبي)، كما يتضح من المقارنات التي أثبتتها المحقق في الحواشي.

وتبرز في عمل المحقق مجموعة من السمات، منها:

- الإفراط في تراجم الرواة، إذ توسّع في بعض المواضع حتى شغلت الترجمة ما يقارب نصف صفحة، رغم إمكانية الاختصار.
- ضعف العناية بضبط الأسماء في الأسانيد، سواء في أسانيد المصنّف أم في أسانيد مسلم.
- جهد ملموس في توثيق روايات المصنّف، إذ أظهر عناية واضحة بمقابلة النصوص وذكر فروق النسخ.

¹ ابن عمار، علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم، (ص: 164).

- تحقيق متماسك للأحاديث، مع تتبع منهجي للفروقات بين المخطوطات.
- من الجوانب الإيجابية في هذه الطبعة: التعليقات النقدية للدكتور أحمد عبد الله، والتي جاءت في بعض المواضع مخالفة لرأي المحقق، مما يُحسب له من حيث الموضوعية والإنصاف¹

المبحث الثاني: مفهوم العلة، وأهميتها، وأقسامها، والقواعد المتبعة لكشفها .

المطلب الأول : مفهوم العلة.

العلة في اللغة: تعدد معاني العلة في اللغة، فقد عرفها الجوهري بأنها المرض، ومنه يُقال أعتلّ أي أصبح عليلاً. كما يُشير المعنى إلى الحدث الذي يشغل صاحبه عن وجهه الأصلي، فكأن العلة تصبح شغلاً ثانياً يحول دون انشغاله بالأصل. ويقال أيضاً: علّ الشيء فهو معلول، أي أنه ناتج عن العلة. ومن العبارات الدارجة "لا أعلّك الله"² أي لا يصيبك مرض أو علة. ويُقال لمن ابتلي بمرض "معل" أو "عليل". وشرح ابن الأعرابي أن الرجل يعلّ من المرض، أي يُصيب بالعلة.³

كما أن العلة بالكسر تعني الخلل في المكان، فتتغير به حالة ذلك الموضوع. ومن هنا أُطلقت على المرض اسم "علة"، لأنه بحلوله يتغير حال الجسم من القوة إلى الضعف، فتكون العلة هي السبب في هذا التغير. وفي كتاب المحكم ورد أيضاً: "وهذا علة لهذا" أي سبب لهذا الأمر.⁴

أما تعريف العلة في الاصطلاح: فقد تعددت تعريفات العلة في الاصطلاحات المختلفة، وقد وقع اختياري على تقسيم جميل للدكتور نور الدين عتر، حيث قدم تعريفات متنوعة للعلة وفق مجالات مختلفة. فمثلاً، في الطب عرفت العلة بأنها المرض. وفي النحو، عرفت بأنها السبب الذي يوجب حكماً نحوياً معيناً. أما في الفقه وأصوله، فالعلة هي السبب المعرف للحكم الشرعي، إذ إنّ العلة في الشرع تعمل كمعرفات، أما المؤثر الحقيقي فهو خطاب الشرع نفسه. وعند المتكلمين، تُعرف العلة بأنها ما يوجب الحكم بذاته، فهي السبب الذي يحدث به المعلول. وفي علم الحديث، يُعرف مصطلح العلة بأنها سبب خفي وغامض يطرأ على الحديث، يؤثر في صحته، رغم أن ظاهره يبدو سليماً.⁵

الحديث المعل:

الحديث المعلّ هو من أدق أنواع علوم الحديث وأصعبها مسلكاً، وقد تناوله الأئمة بتعريفات دقيقة. فقد عرّفه الحاكم النيسابوري بقوله: "إنما يُعَلّل الحديث من أوجهٍ ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط وإيه، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات أن يُحدّثوا بحديث له علة، فيخفي عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير"⁶.

ووضح ابن الصلاح معنى العلة بأنها: "أسباب خفية غامضة قاذحة فيه"⁷، كما قال في موضع آخر: "الحديث المعلّ هو الذي أُطّلغ فيه على علة

(1) أستاذ الحديث النبوي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية - الأردن، والمتخصص بعلم العلة، من أهم كتبه: منهج البخاري في التعليل من خلال التاريخ الكبير، وهي رسالته للدكتوراه، وقد طبعت عن دار البشائر، و له العديد من الأبحاث المطبوعة¹.

² الصحاح للجوهري (5/1773)، والحكم لابن سيده (1) 90، ولسان العرب (9) 365، والقاموس المحيط (4/29)، وتاج العروس (30/44)

³ ابن الأعرابي: هو محمد بن زياد، أبو عبد الله، من موالى بني هاشم، له: (النوادر)، والخيل و النبات، مات سنة (230) وقيل سنة (231) وقيل سنة (233)، ومولده ليلة مات ابوحنيفة سنة (150). ترجمته من (بغية الوعاة) (112/2).

⁴ الزبيدي (محمد مرتضى الحسيني الزبيدي) تاج العروس من جواهر القاموس وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت، أعوام النشر: (2001م) (ص48/30)، أيضاً: الصحاح للجوهري (1773/5).
⁵ ينظر: (لغات موجزة في أصول العلة) الدكتور نور الدين عتر، دار السلام للطباعة والنشر، الطبعة الأولى (2013)، (ص:13)، ويريد بالقلة أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد بخلاف المفعول.

⁶ الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين، بيروت: دار الكتب العلمية، ص112.

⁷ ابن الصلاح، مقدمة علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق: دار الفكر، ص113.

تقدح في صحته، مع أن الظاهر السلامة منها"¹. ويشير هذا إلى أن الإسناد قد يبدو سليماً ظاهرياً، إذ يكون رواية السند كلهم من الثقات، وتتوفر فيه شروط الصحة، إلا أن هناك سبباً خفياً يؤدي إلى القدح في صحته.

وغالباً ما يُستعان في اكتشاف هذا النوع من العلل بتفرد الراوي أو بمخالفته لغيره، ويُضم إلى ذلك قرائن تنبه المتخصص إلى وجود إرسالٍ في موصول، أو وقفٍ في مرفوع، أو إدخال حديثٍ في حديثٍ آخر.

وقد وسّع ابن الصلاح التعريف فقال: "ثم اعلم: أنه قد يُطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث، المخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف، المانعة من العمل به، على ما هو مقتضى لفظ العلة في الأصل، ولذلك تجد في كتب علة الحديث الكثير من الجرح بالكذب، والغفلة، وسوء الحفظ، ونحو ذلك من أنواع الجرح. وسمى الترمذي النسخَ علةً من علة الحديث"².

وأما علم العلل: فعرفه الدكتور نور الدين بقوله: "علمٌ بالقواعد التي تكتشف بها الأسباب الخفية القادحة في صحة الحديث وأحكامها"³.

المطلب الثاني: أهمية معرفة علة الحديث

أولى المحدثون علم علة الحديث عنايةً عظيمة، إذ اشتروا في الحديث الصحيح أن يكون سالماً من العلة القادحة الخفية، وهذا ما يبرز الأهمية البالغة لهذا العلم، ويجعل من الضروري لطالب العلم أن يعكف على دراسته وبجته وتأصيله، حتى يتمكن من التمييز بين الصحيح وغيره من الأحاديث.

إنّ دراسة علة الحديث تمثل الميدان العملي لتطبيق القواعد النظرية التي يتعلمها طلاب العلم في كتب مصطلح الحديث؛ فهذه القواعد لا تكتسب قيمتها الحقيقية إلا عند ممارستها في تحليل الروايات، ومقارنة طرقها، والنظر في عللها كما تظهر في كتب العلة عند الأئمة. ومعرفة العلة تبيّن لنا عمق المنهج النقدي عند المحدثين، فقد تجاوزوا في نقدهم ما هو ظاهر كانقطاع السند، أو ضعف العدالة، أو خلل في الضبط، إلى ما هو أدق من ذلك، حيث تتبعوا العلة الخفية التي لا يدركها إلا التُّقاة المتمرسون، ممن أوتوا فهماً ثاقباً وبصيرة نافذة، واطلاعاً واسعاً على مرويات الرواة ومتون الأحاديث.

وفي هذا السياق، يقول الإمام عبد الرحمن بن مهدي: "لأن أعرف علة حديث هو عندي، أحب إلي من أن أكتب حديثاً ليس عندي"⁴ ويقرر الإمام الحاكم أن علم العلة علم مستقل، فيقول: "معرفة علة الحديث علم برأسه، غير الصحيح والسقيم، والجرح والتعديل"⁵ ويؤكد الخطيب البغدادي على دقة هذا العلم فيقول: "فمن الأحاديث ما تخفى علته، فلا يُوقف عليها إلا بعد النظر الشديد، ومضي الزمان البعيد"⁶.

ويجمع الإمام ابن الصلاح خلاصة هذه الرؤية بقوله: "إن معرفة علة الحديث من أجلّ علوم الحديث، وأدقها وأشرفها، وإنما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب"⁷.

المطلب الثالث: أقسام العلة .

¹ المصدر نفسه، ص 113.

² المصدر نفسه، ص 114.

³ لمحات موجزة في أصول علة الحديث (ص: ١٦).

⁴ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، الرياض: مكتبة المعارف، ج 1، ص 329.

⁵ الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، ص 112.

⁶ الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبي عبدالله السورقي، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 213.

⁷ ابن الصلاح، مقدمة علوم الحديث، ص 113.

يمكن تصنيف العلة في الحديث النبوي الشريف باعتبارها متعددة، وقد تنوّعت طرائق العلماء في ذلك، غير أن التقسيم الأشمل والأدق هو ما يُبنى على أساسين رئيسين: تأثير العلة وموضع وقوعها. وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: تقسيم العلة بحسب تأثيرها

تنقسم العلة من حيث تأثيرها في الحديث إلى قسمين رئيسين:

- علة قاذحة: وهي العلة التي تؤثر في صحة الحديث، وتُفضي إلى تضعيفه وإخراجه عن رتبة القبول.
- علة غير قاذحة: وهي العلة التي لا تقتضي تضعيف الحديث، بل تبقى معه دون أن تمسّ صحته، وقد تكون على سبيل الوهم أو الخطأ اليسير غير المؤثر.

ثانياً: تقسيم العلة بحسب محلها

كما تُقسم العلة بالنظر إلى موضعها إلى قسمين:

- علة في الإسناد: وهي التي تقع في سلسلة الرواة الناقلين للحديث، كالإرسال، والانقطاع، والاضطراب في الأسماء أو الألفاظ.
- علة في المتن: وهي التي تقع في متن الحديث نفسه، كأن يكون مخالفاً للثوابت الشرعية أو الوقائع التاريخية، أو مشتتلاً على نكارة في المعنى أو اللفظ.

ثالثاً: تقسيم العلة بحسب تأثيرها ومحلها معاً

وقد قدّم الحافظ ابن حجر العسقلاني تقسيماً دقيقاً شاملاً لليلة، راعى فيه الجانبين معاً: محل العلة (إسناداً أو متنًا) ومدى تأثيرها (قاذحة أو غير قاذحة)، فقال:

"إذا وقعت العلة في الإسناد قد تقدح وقد لا تقدح، وإذا قدحت فقد تخصه وقد تستلزم القدح في المتن، وكذا القول في المتن سواء"¹

وبناءً على ذلك، تنقسم العلة إلى ستة أقسام رئيسية:

- علة في الإسناد لا تقدح فيه ولا في المتن.
- علة في الإسناد تقدح فيه دون المتن.
- علة في الإسناد تقدح فيه وفي المتن.
- علة في المتن لا تقدح فيه ولا في الإسناد.
- علة في المتن تقدح فيه دون الإسناد.
- علة في المتن تقدح فيه وفي الإسناد.

المبحث الثالث: الدراسة التطبيقية، تحليل ونقد للأحاديث المعلولة:

وقد جاءت هذه الدراسة لتكون استقرائية تحليلية لجميع الأحاديث التي علّلها الإمام أبو الفضل ابن عمار الشهيد في كتاب صحيح مسلم، حيث بلغ مجموعها ستة وثلاثين حديثاً. وقد اتبع في دراستها المنهجية التالية:

¹ ابن حجر العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، تحقيق: نور الدين عتر، دمشق: دار الفكر، ص114.

أولاً: قمت بتخريج الأحاديث محل الدراسة من مصادرها الأصلية، ثم حللتها تحليلاً علمياً نقدياً، مع الوقوف على سياق إعلال ابن عمار وطريقته في الكشف عن العلة.

ثانياً: عملت على استنباط منهجه في التعليل من خلال عباراته، لا سيما في المواضع التي لم يُصرح فيها بالعلة أو وجه الإعلال. وهي كثيرة. مع محاولة استقراء قرائن الترجيح التي اعتمدها ضمناً.

ثالثاً: جمعت أقوال الأئمة والنقاد من غيره ممن تكلموا في تلك الأحاديث، مع بيان تصرفاتهم النقدية فيها، ثم قمت بالربط والموازنة بين منهج ابن عمار وغيره من أئمة العلل.

رابعاً: توليت مناقشة الأقوال وتوجيهها، ثم قمت بترجيح ما يترجح بالدليل، مع الالتزام بالمنهج النقدي الرصين في توجيه العلل والتعامل مع الرواة والأسانيد.

خامساً: بينت أثر تعليل ابن عمار للحديث على الاستدلال به في الباب الفقهي أو العقدي أو العملي الذي أُورِد فيه الحديث في صحيح مسلم، مع بيان ما يترتب على ذلك من نتائج استدلالية.

وأخيراً: عملت على إفراغ نتائج هذا الجانب التطبيقي ضمن مواضعها المناسبة في الدراسة النظرية، بحيث يُستفاد منها في بناء تصور واضح عن منهج الإمام ابن عمار الشهيد في نقد الحديث وتوجيه عله.

المطلب الأول : الاحاديث التي اعلاها ابن عمار الشهيد والتي تتعلق بالمتن :

الزيادة في المتن: الحديث الثاني - رقم (9)

أولاً: نص الحديث :

35- (316) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى التَّمِيمِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، يَبْدَأُ فَيَغْسِلُ يَدَيْهِ، ثُمَّ يُفْرِغُ يَمِينَهُ عَلَى شِمَالِهِ فَيَغْسِلُ فَرْجَهُ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ الْمَاءَ فَيُدْخِلُ أَصَابِعَهُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ حَتَّى إِذَا رَأَى أَنْ قَدِ اسْتَبْرَأَ، حَفَنَ عَلَى رَأْسِهِ ثَلَاثَ حَفَنَاتٍ، ثُمَّ أَفَاضَ عَلَى سَائِرِ جَسَدِهِ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ»¹

ثانيا :النقد الموجه للحديث وبيان وجه النكارة :

أعله الحافظ أبي الفضل ابن عمار الشهيد في علل صحيح مسلم بأن قوله (ثم غسل رجليه) تفرد به أبو معاوية دون أصحاب هشام، وتفرد وكيع بغسل اليدين ثلاثاً.

قال الحافظ أبي الفضل ابن عمار الشهيد²: وهذا الحديث رواه جماعة من الأئمة عن هشام، منهم: زائدة وحماد بن زيد وجريير ووكيع وعلي بن مسهر وغيرهم، فلم يذكر أحد منهم غسل الرجلين ، إلا أبو معاوية.

ولم يذكر غسل اليدين ثلاثاً في ابتداء الوضوء غير (وكيع). وليس زيادتهما عندنا بالمحفوظة.

¹ صحيح مسلم - باب صفة غسل الجنابة 35 - (316) ، والبخاري في كتاب الغسل ، باب الوضوء قبل الغسل (ح248) ، وباب غسل الرجل مع امرأته (ح250) ، وباب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل (258) ، وباب هل يدخل الجنب يده في الإناء (263-262-261ح) ، وباب تحليل الشعر (273) ، والحيض ، باب مباشرة الحائض (301 ح) ، وغيرها كثير.

² علل الاحاديث في صحيح مسلم - تأليف أبي الفضل حفيد الهروي المعروف بالحافظ ابن عمار الشهيد المتوفى سنة 317هـ - صفحة 69 حديث رقم 9

وسمعت أبا جعفر الحضرمي يقول سمعت ابن نمير يقول: ((كان أبو معاوية يضطرب فيما كان عن غير الأعمش))¹

وسمعت الحسين بن إدريس يقول : سمعت عثمان بن أبي شيبة يقول: ((أبو معاوية في حديث الأعمش حجة، وفي غيره لا))². انتهى.

ثالثا : اقوال العلماء

1- الإمام مسلم أشار بنفسه إلى الخلاف في هذه الرواية، حيث ذكر عقب الحديث المتقدم: وحدثناه قتيبة بن سعيد وزهير بن حرب قالوا: حدثنا جرير (ح) وحدثنا علي بن حجر حدثنا علي بن مسهر (ح) وحدثنا أبو كريب حدثنا ابن نمير، كلهم عن هشام في هذا الإسناد، وليس في حديثهم غسل الرجلين.

هذا الحديث روي عن هشام بن عروة من قبل عدد من الأئمة الثقات، إلا أن هناك اختلافاً في بعض ألفاظه. فقد رواه أبو معاوية الضير محمد بن خازم عن هشام بنصه الكامل، لكنه أضاف في نهايته: "ثم غسل رجليه". أي أخر غسل الرجلين بعد انتهاء الغسل، وهو ثابت في الصحيحين من حديث ميمونة، لكنّه لم يثبت من طريق هشام، زاده أبو معاوية .

لذلك صدر الإمام مسلم أحاديث الباب برواية أبي معاوية، ثم أعقبها برواية جرير وعلي بن مسهر وعبد الله بن نمير، وقال: ((وليس في حديثهم غسل الرجلين))

وأسند أيضاً حديث وكيع ثم قال: "ثم ذكر نحو حديث أبي معاوية، ولم يذكر غسل الرجلين".

وقال البيهقي: "غريب صحيح، رواه مسلم في الصحيح عن يحيى بن يحيى، وقوله في آخر هذا الحديث "ثم غسل رجليه": غريب صحيح،

حفظه أبو معاوية دون غيره من أصحاب هشام من الثقات، وذلك للتنظيف إن شاء الله تعالى"

وهذا مخالف للجادة، فإن يروي تسعة من اصحاب هشام هذا الحديث دون غسل الرجلين أثبت من تفرد أبي معاوية بها، كما هو منهج اهل الحديث .

أخرجه البخاري من طريق معمر عن هشام به³، ورواه البخاري من طريق عبد الله ابن موسى وعن هشام به⁴، ومن طريق مالك عن هشام به⁵،

وأخرجه مسلم من طريق وكيع عن هشام، وزائدة عن هشام به⁶، ورواه النسائي⁷ من طريق جعفر بن عون عن هشام به، ورواه أبو يعلى في

(مسنده)⁸ من طريق عمر بن علي عن هشام به، وخرجه ابن خزيمة⁹ من طريق حماد ابن زيد عن هشام جميعاً عن هشام به ولم يذكرها (ثم

غسل رجليه).

¹ انظر: (العلل) (726) للإمام أحمد، والجرح والتعديل (3/2/247)، وتاريخ بغداد (5/247)

² انظر: (شرح العلل) (2/669) لابن رجب الحنبلي، وتاريخ ابن معين (513-512)، تهذيب الكمال (1191) وسير اعلام النبلاء (9-73)

³ صحيح البخاري (262)، وابو دود (246)

⁴ صحيح البخاري (272) والبيهقي ايضا (175/1)

⁵ البخاري (248)، ورواه مالك في (الموطأ) (44/1/67)

⁶ صحيح مسلم (36/316) والبيهقي ايضا (1/172).

⁷ النسائي في "سننه" (1/135) والدارمي (1/191) والبيهقي (1/173)

⁸ أبو يعلى في (مسنده) (3329)

⁹ خرجه ابن خزيمة (242).

2- وكذا انفرد وكيع بقوله: غسل يديه ثلاثاً ، فقد ذكروا غسل اليدين من غير تليلث ، لكن صح غسل الرجلين ، والكفي أكثر من وجه : فخرجه النسائي والبيهقي وابن حبان وابن أبي شيبة وغيرهم بسند صحيح عن عائشة¹ وخرجه ابن حبان عن عبدالله بن زيد² ، وخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه وابن خزيمة وابن حبان والبيهقي³ وغيرهم عن ميمونة به ، لكن فيه شك هل غسل كفيه ثلاثاً أو مرتين . ومن خلال تتبع الروايات التي أخرجها مسلم ، يظهر أنه جاء بحديث عائشة وطرقه ، ثم بحديث ميمونة وطرقه: أما حديث عائشة فقد خالف أبو معاوية بقية الرواة بذكر غسل الرجلين فيه . وأما حديث ميمون فقد اتفق كل رواته على ذكر غسل الرجلين فيه . والذي يظهر من صنيع الإمام مسلم في إخراج روايات حديث عائشة رضي الله عنها ، أن أبا معاوية قد تفرد دون باقي الرواة عن هشام بن عروة بإيراد غسل الرجلين في المتن ، وهذا التفرد يدل رواية أبي معاوية ، خصوصاً وأن بعض من خالفهم أقوى منه في هشام⁴ . ورواه وكيع عن هشام ، فزاد في أوله ، قال ابن عمّار الشهيد: ((ولم يذكر: غسل اليدين ثلاثاً من ابتداء الوضوء غير وكيع)) وقال عن زيادة أبي معاوية وكيع : ((وليس زيادتهما عندنا بالمحفوظة)). أي من طريق هشام ، وإلا فقد جاءت من حديث عطاء بن السائب ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، وثبت كذلك من حديث ميمونة في الصحيحين : ((فغسل يديه مرتين أو ثلاثاً)).

رابعا : الترجيح و رأي الباحث :

يُفهم من صنيع الإمام مسلم أنّ الحديث يصحّ أحياناً ، ويكون فيه ثمة حرف غير صحيح يتم التنبيه عليه كما في حرف أبي معاوية ، وإن إيراد مسلم لهذه الأحرف من باب التنبيه لها ، على سبيل المتابعة . وبهذا يتبين أن الإمام مسلماً قد نبه إلى علة في متن حديث أبي معاوية عن هشام ، وأنه لم يخرجها إلا وهو يعلم علتها من هذه الطريق ، وإن كان موضوع غسل الرجلين ثابتاً من أحاديث آخر .

وهذا يشير إلى أن المتن الذي يوردها مسلم في صحيحه متون صحيحة ، خصوصاً في الأحكام ، وإن كانت من بعض الطرق معلولة ضعيفة . والحاصل ان الزيادة في هذا الاسناد غير مقبولة ولكن أصل الحديث صحيح فنقول أن ابي الفضل ابن عمار الشهيد قد أصاب في علته للحديث .

خاتمة

بلغ عدد الأحاديث التي وجّه إليها ابن عمار الشهيد نقداً في هذا الكتاب ستة وثلاثين حديثاً . إلا أن ثلاثة من هذه الأحاديث (برقم 27، 29، 32) التي نسبها المؤلف إلى صحيح مسلم ، ليست موجودة في النسخ المتداولة من الصحيح ، مما يجعل عدد الأحاديث المنتقدة فعلياً ثلاثة وثلاثين حديثاً فقط .

وقد سلك المؤلف في بيان العلل منهجاً منتظماً؛ إذ يبدأ بعرض العلة، ثم يوضح سببها، ويتبع ذلك بذكر الدليل الذي اعتمد عليه في توجيه

¹ أخرجه النسائي (244-245-246) ، والبيهقي (174-172/1) ، وابن حبان (1191) ، وابن أبي شيبة (685) .

² أخرجه ابن حبان (1077) .

³ أخرجه البخاري (277-270-256-254) ، مسلم (317) وأبو داود (245) والترمذي (103) وابن ماجه (573) (10) وابن خزيمة (241) وابن حبان (1190) والبيهقي (1/173) .

⁴ قال أحمد في العلل ومعرفة الرجال ، ج ١ ص 378: أبو معاوية الضير في غير حديث الأعمش مضطرب ، لا يحفظها حفظاً جيداً ، ونقل ابن رجب في شرح علل الترمذي ، ج 2 ص 680 ، عن الأثر سؤاله للإمام أحمد : أبو معاوية صحيح الحديث عن هشام ؟ فقال أحمد ما هو بصحيح الحديث عنه

النقد. وبالرغم من وجود آراء متباينة حول وجود أحاديث معلولة في صحيح مسلم، فإن الرأي الغالب يميل إلى التسليم بوجود بعض هذه الأحاديث، مع التأكيد على أن ذلك لا يؤثر في الثقة العامة بالصحيح. إذ إن غالب الأحاديث المنتقدة لها أصول ثابتة صحيحة، وإنما يرد الضعف أحياناً في بعض الألفاظ أو الطرق دون المتن الأصيل.

وقد أبدى الإمام مسلم دقة بالغة في ترتيب كتابه، حيث نراه في الأحاديث التي فيها علل يقدم أسانيداً بطريقتهم غير مباشرة، مما يدعو القارئ إلى الانتباه، وقد يُشير أحياناً إلى العلة تصريحاً أو تلميحاً. ومن أساليبه التي لوحظت عند تعامله مع الروايات المعلولة: ذكرها في أبواب أخرى، أو إسقاط الجزء المعلول من المتن، أو تغيير ترتيب فقرات الحديث. كما أن رواية الحديث من طرق متعددة في صحيح مسلم لا تهدف في الغالب إلى الكشف عن العلل، بل إلى تقوية المتن وبيان تنوع ألفاظه.

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب الأحاديث المعلولة وردت في أقسام الشواهد والمتابعات، ونادراً ما تظهر في الأسانيد المعتمدة للأصول. كما أن كثيراً من مواطن النقد في صحيح مسلم تعود في أصلها إلى عدم فهم المنهج الذي رتب به مسلم صحيحه. ورغم أن دعوى الانقطاع في بعض الأسانيد قد تكون صحيحة أحياناً، إلا أن المتن في الغالب يكون صحيحاً ويُعصّد بطرق أخرى.

وهذه الانتقادات الموجهة إلى الصحيحين عموماً لا تهدف إلى تضييع الكتاب، بل تكشف عن منزلته العلمية الرفيعة، لما فيها من تدقيق ومتابعة علمية تبين مكانته الراسخة عند الأمة. ومن أهم القواعد النقدية في هذا الباب: أنه إذا خالف الراوي الثقة غيره من الثقات، فإن الرواية المحفوظة هي رواية الأكثر والأوثق.

وبناءً على ذلك، فإن كون عدد الأحاديث المنتقدة أقل من 1% من مجموع أحاديث الصحيحين - التي تتجاوز 14,000 حديث مع التكرار - إنما يدل على ثبوت مكانة الصحيح وعلو درجته في الموثوقية والقبول العلمي.

المصادر والمراجع

- ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (19 مجلدًا)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية، 1412هـ / 1992م.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، تحقيق: موفق عبد القادر. ط2. دار الغرب الإسلامي، 1408هـ / 1987م.
- ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن. معرفة أنواع علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)، تحقيق: نور الدين عتر. دمشق: دار الفكر؛ بيروت: دار الفكر المعاصر، 1406هـ / 1986م.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: نور الدين عتر. مطبعة الصباح، 1421هـ / 2000م.
- ابن عمار الشهيد، أبو الفضل. علل الأحاديث في كتاب صحيح مسلم، تحقيق: أبي حفص الحلبي. دار الهجرة، 1417هـ / 1997م.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر. البداية والنهاية (21 مجلدًا)، تحقيق: عبد الله التركي. دار هجر، 1418هـ / 1997م.
- أحمد بن حنبل. العلل ومعرفة الرجال، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس. ط2. دار الخاني، 1422هـ / 2001م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل. الجامع الصحيح. كتاب الجنائز، باب: ما جاء في قاتل نفسه، حديث رقم: 1363، د.ت.
- الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله. معرفة علوم الحديث. بيروت: دار الآفاق الجديدة، د.ت.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: محمد أكرم البوشي، محمد عجاج الخطيب. مكتبة المعارف، 1431هـ / 2010م.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. تاريخ بغداد (16 مجلدًا)، تحقيق: بشار عواد معروف. دار الكتب العلمية، 1417هـ / 1997م.
- الدارقطني، علي بن عمر. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. دار طيبة، 1405هـ / 1985م.
- الذهبي، شمس الدين. تاريخ الإسلام (52 مجلدًا)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري. دار الكتاب العربي، 1407هـ / 1987م.
- الرشيد العطار، يحيى بن عبد العزيز. غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأسانيد المقطوعة، تحقيق: محمد خرشفي. مكتبة العلوم والحكم، 1417هـ / 1996م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. الوافي بالوفيات (29 مجلدًا)، تحقيق: أحمد الأرنؤوط. دار إحياء التراث العربي، 1420هـ / 2000م.
- مسلم بن الحجاج. الجامع الصحيح. كتاب الإيمان، باب: بيان غلاظة تحريم قتل الإنسان نفسه، حديث رقم: 110/176، د.ت.